

العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية ودعم أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وأثره على النمو الاقتصادي

(بحث في مطلبين، 1- الاستثمارات الأجنبية وأثرها على النمو الاقتصادي 2- دعم أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثرها على النمو الاقتصادي)

إعداد : لؤي فتحي

مجلة البحث : علم الاقتصاد

الإيميل : loai_fathi55@gmail.com

ملخص

لا يخفى على أحد الدور الهام والحيوي الذي يلعبه الاقتصاد في حياتنا اليومية سواء كان ذلك على مستوى الأفراد (مستهلكين كانوا أم منتجين)، أو كان ذلك على مستوى الدول على اختلاف أنظمتها الاقتصادية. إن معظم قراراتنا التي نتخذها يوميًا هي في الحقيقة قرارات اقتصادية، فاتخاذ الفرد قرارًا بشراء سيارة أو آخر بتأجيل شراء منزل أو قرر العمل أوقاتًا إضافية أو قرر زيادة الادخار على حساب الاستهلاك، أي قرر تأجيل الاستهلاك، كل هذه تعتبر قرارات اقتصادية. وكذلك الحال ينطبق على القرارات الخاصة بالمنشأة، فعندما تتخذ قرارًا بزيادة أو تخفيض عدد العاملين فيها أو قرارًا بزيادة رأس المال أو افتتاح فروع إضافية لها فأنها في حقيقة الأمر تتخذ قرارات اقتصادية. لذا كان الضروري التعرض إلى دعامتين أساسيتين من دعائم الاقتصادي الداخلي للدولة، إحدى هذه الدعائم تقوم على الاستثمار الأجنبي والاعتماد على تدفق رؤوس الاموال من الخارج، وثاني هذه الدعائم يتمثل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم على سواعد ابناء الدولة وهي ركيزة لا تقل اهميتها عن نظيرتها من استثمار رؤوس الاموال الأجنبية، نسأل الله أن يكون لنا حليفًا في هذا الشرح المبسط وإن نكون قد انجزنا عملاً نافعًا نضعه بين يدي المُريد.

الكلمات المفتاحية : الاستثمارات الأجنبية ، النمو الاقتصادي ، عالم الاقتصاد

مقدمة

حتى يتشكل اقتصاد اية دولة في العالم هناك ركائز اقتصادية لا غنى عنها، من اهم هذه الركائز بلا شك هي الانتاج القومي للدولة، وقد كان الناتج المحلي هو الركيزة الالهة بل الركيزة الوحيدة للاقتصاد لقرون انقضت، ولكن مع حركة الانفتاح والتواصل بين اجزاء العالم القديم المتمثل في ثلاث قارات والعالم الجديد وظهور قوميات جديدة، اتجه الأنسان إلى البحث عن نشاط تجاري اوسع وإلى تمديد نطاق بحثه عن لقمة العيش، هذا على المستوى الفردي فقط، اما عن المستوى العالمي بدأ الامر بالتبادل التجاري بين الدول وكان التبادل التجاري هو بكورة التعاون الاقتصادي بين الجماعات أو الدول واستمر ايضاً الأمر على نفس المنوال طيلة قرون انقضت، ولكن بحكم تطور احتياجات الأنسان وسعيه الدؤوب عن وحاجة الدول والجماعات ككل بدأت حركة التجارة تأخذ طوراً جديداً تمثل في الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.

نمت حركة الاستثمارات هذه من حيث بدأت في المجالات المتعلقة بالطاقة، فبحث الأنسان عن الطاقة هو أمر بدائي بدء الانسان على الارض، وبدأت حركة الاستثمارات هذه في القرن العشرين في مجال التعدين وتحديداً الفحم، فلا يخفى علينا أن الفحم ظلّ لفترة طويلة عماد الصناعة ووقودها، لذا كان طبيعياً ان تكون بكورة الاستثمارات في هذا المجال، إلى ان بدأ حل محله البترول " الذهب الاسود" والأمر طبيعي عند هذا الحد فالمستثمر دائماً ما يبحث عن المجالات النشطة والأكثر فاعلية في السوق، وفي هذا الطور تحديداً بدأت المشكلات تتفاقم فقد تأثرت الحركة الاستثمارية بالحروب التي اندلعت وتحديداً مع الحرب العالمية الثانية والخرب المورية ثم تلت ذلك حرب 1973 والأزمات البترولية المصاحبة لها (قحف)، الا ان حركة الاستثمار لم تتوقف بل تطورت وامتدت إلى مجالات جديدة صاعدة مثل انظمة الاتصال والتواصل وحقول التكنولوجيا التي اخذت في الظهور وهكذا تستمر الاستثمارات في اخذ قالب السوق المتاح امامها.

وكانت دائماً الدول لا تألو جهداً ولا تدخر وسيلة ممكنة في جلب الاستثمارات الأجنبية إليها، وذلك لمقاصد عديدة من فتح مجالات جديدة، واستخدام التكنولوجيا المصاحبة بطبيعتها للاستثمار، وتوفير العملة الأجنبية ودورها الهام في التبادل التجاري الواسع بين الدول، ووفير فرص العمل، وتقليل التضخم، وتأمين العائدات الاقتصادية وغيرها الكثير من الأهداف التي تحدها الدول على المدى الطويل.

ونصيب مصر من الاستثمار الأجنبي ليس ضئيلاً، وبدأت هذه الاستثمارات في قطاعات عديدة مثل قطاع الزراعة والصناعة والخدمات ومؤخراً قطاع السياحة، وقد وضعت الحكومة في خططها الخمسية الأولى والثانية نصب عينيها هذا الأمر وقدمت تسهيلات تشريعية تساهم في هذا الحقل والأخذ بنصيب وافر من حركة الاستثمار الكبيرة المنتشرة في العالم، وستعرض في الورقات المقبلة بشكل مختصر تلك الأمور.

دعامة اقتصادية اخرى لا تقل اهمية عن الاستثمار الأجنبي تلك الدعامة هي المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى ركائز الاقتصاد في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وإن زادت الحاجة الاقتصادية إليها في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة نظراً للاحتياجات الكبيرة في تلك الدول لسد الفجوة بين الدخل والانفاق، والقضاء على المشكلات الاقتصادية الأخرى من البطالة والتضخم وغيرها من المعوقات الاقتصادية في تلك الدول بشكل خاص.

وتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حوالي 90% من المنشآت الاقتصادية وتسهم بمقدار 50% إلى 60% من العائدات الاقتصادية في الدول النامية (سليمان، 2016)، الا انه لا تزال هذه المشروعات تلاقي مشكلات كبيرة تتعلق بمصادر التمويل، فرغم ان هذه المشروعات تساهم في الميزان الاقتصادي بشكل كبير في مجملها، كما اسلفنا الذكر الا أن عائق التمويل لا يزال موجوداً امامها، وذلك لأسباب منها ان البنوك تفضل تمويل المشروعات الكبيرة نظراً لوجود ضمانات اكبر وكذلك عدم وجود سياسة او تعريف واضح لهذه المشروعات، كما

سنستعرض في الصفحات التالية، حسب السياسات الاقتصادية غير الثابتة والتغيرات التشريعية كمردود لحالة الاضطراب التي تعاني منها الدول النامية بشكل دائم.

وفي مصر تأخذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة منحى مختلف، حيث تقوم هذه المشروعات، في أغلبها، على المدخرات العائلية والفردية، فلا يزال هناك شوطاً كبيراً على الحكومة ان تقطعه لتذليل العقبات أمام تلك المشروعات حتى تتحقق الاستفادة القصوى.

ومن مميزات تلك المشروعات أنها تعتمد على المهارات الفردية وتستوعب قدرًا كبيرًا من العمالة، بجانب أنها تخفف العبء على الحكومة من خلال دمج الكثير من أصحاب المؤهلات والعمالة في تلك المشروعات وما يصاحب ذلك من أمان مادي لتلك الأسر، فالأمر جدير بالاهتمام واعطاء العناية بغية تحقيق الهدف المرجوة من وراء تلك المشروعات وتحقيق العوائد الاقتصادية المستهدفة.

وأمر آخر هو دمج المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع المستحدثات الفنية والتكنولوجية الحديثة، ومساعدة العاملين في تلك المشروعات وملاكها في صقل مهاراتهم، حيث يعود ذلك الأمر بفائدة آخري خارج الصندوق وهي الاستثمار في العنصر البشري واستغلال الطاقة البشرية الكبيرة من الشباب وأصحاب المهارات، وحتى يتوفر لدينا الطاقة العامل البشري المُدرَّب والقادر على الانتاج حسب معايير الجودة العالمية فهذا أمر لا بد منه إذا رغبت الدولة في تحقيق خطة التنمية 2030، وسوف نضع هذا الأمر ببعض التفصيل في التوصيات في آخر اجزاء بحثنا ان شاء الله تعالى.

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي وأثره على النمو الاقتصادي

- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف الاستثمار الأجنبي على عدة أسس منها حجم رأس المال المستثمر وتوزيع حصص المستثمرين وغيرها، ويعرف صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الاستثمار الأجنبي على انها الاستثمارات في دولة ما ويسيطر عليها المقيمون في دولة اخرى ، ووضح صندوق النقد الدولي في تعريفه على انه يجب ان تزيد حصة المستثمرين على 50% من رأس المال أو يتركز 25% فأكثر من الأسهم في يد فرد او جماعة او منظمة من المستثمرين بما يترتب عليه أن تكون لهم سيطرة فعلية على سياسات وقرارات المشروع (الاسرج، 2005).

ويمكن للاستثمار الأجنبي أن يحفز معدل نمو دخل الفرض، حيث يسمح بتدفق رؤوس الأموال في المشروعات الخدمية والصناعية والزراعية وغيرها، مما يتيح محركاً جديداً ودافعاً للنمو امام الطاقة البشرية في البلد المضيف، كما أنه لا يمثل عائقاً او يثقل كاهل الدولة كما تتسبب في ذلك رؤوس الأموال الأجنبية الواردة عن طريق القروض أو الاقتراض من الدول الأخرى.

- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر

تهدف الدول النامية إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية إليها عن طريق الاستثمار، وذلك بسبب ما تتحه الفرص الاستثمارية من مميزات إدارية واستخدام تكنولوجيا حديثة يأخذ بساعد الطاقة البشرية المتاحة ويدفعها إلى الطريق الصحيح في أفضل استخدام للمهارات إذ قد تتوفر لتلك الدول النامية رؤوس الأموال لكن والسواعد البشرية لكن ينقصها توظيف تلك العوامل بشكل صحيح، ونلخص مزايا الاستثمار الأجنبي للدول المضيفة في النقاط التالية (الاسرج، 2005): -

- تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل في الشركات الأجنبية مما يوفر التدريب اللازم لتلك العمالة وما يعود على الدولة المضيفة بالنفع بعد ذلك من امكانية الحاق هذه العمالة ودمجها في الشركات الوطنية، إذ أن الدول النامية تنقصها كثير من المهارات الإدارية والتكنولوجية حتى تكون قادرة على إخراج منتج يتماشى مع معايير السوق العالمية.
- دعم العلاقات العلمية بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية المستثمرة وذلك من خلال التواصل بين معامل تلك الشركات والمعامل المحلية في الدولة المضيفة، ما يؤدي إليه ذلك من تزويد المعامل المحلية لأحدث ما توصلت إليه تلك المعامل في مجالات البحث العلمي.
- القدرة على تزويد الشركات المحلية بالدعم اللوجستي اللازم من الآلات والأدوات المطلوبة من خلال توطيد العلاقات مع الشركات العالمية العاملة في السوق، ما يتيح للشركات المحلية الانتاج بمعايير عالمية وبالتالي زيادة الفرصة للتصدير للخارج والقدرة على المنافسة في السوق العالمية.
- إسهام الشركات العالمية العاملة في السوق المحلي بتزويد المستهلكين بالمعلومات الفنية، وخاصة عندما يكون من الضروري حصول المستهلكين على تلك المعلومات من المنتجين.
- الحركة الاقتصادية المستمرة من خلال إعادة الاستثمار، حيث توفر الشركات العالمية بديلاً جيداً للعمالات من خلال حركة الاستثمار وإعادة الاستثمار في السوق وهي فرصة جيدة لنمو الحركة الاقتصادية لتلك البلاد ودعم الاقتصاد بمزيد من الفاعلية في السوق.
- دعم ميزان المدفوعات في الدول المضيفة، وهو مؤشر ايجابي على المدى القصير حيث ان تلك الشركات تتمتع بسمعة جيدة في السوق العالمي بما تتحه من منتجات وما تتمتع به من قدرات تنافسية عالية، ما يعود بالنفع على الدول المضيفة لتلك الشركات.
- **الانتقادات الموجهة للاستثمار الأجنبي المباشر**
- تعتمد الشركات متعددة الجنسيات على الاعتماد على تقنيات إنتاج كثيفة الإنتاج وبالتالي ضالة الفرص التي تتحها للتدريب العمالة المحلية.
- فروع الشركات العالمية لا تقوم ايضاً بنقل الخبرات العلمية إلى البلدان النامية بالشكل المطلوب، وانما تركز انشطتها في المقار الرئيسية وتزرع بصعوبة نقل أنشطة تلك المراكز إلى البلدان الأخرى وكذلك صعوبة التنسيق في الأنشطة البحثية بين الدولة الأم والمعامل الفرعية في الدول المضيفة.
- كما قلنا تعتمد الشركات الأجنبية على آلات ومعدات انتاجية كثيفة الإنتاج والتي قد لا تتلاءم مع ظروف معظم البلدان النامية والتي تعتمد على الكثافة العمالية غير الماهرة، وبالتالي صعوبة نقل تلك المعدات والآلات إلى البلدان النامية الا في حالات قليلة.
- كما ان هالك ايجابيات تعود على ميزان المدفوعات في الدول النامية هناك ايضاً سلبيات نجمها في الآتي: -
- تزيد الشركات متعددة الجنسيات من واردتها إلى الدول المضيفة، تك الواردات من السلع الوسيطة والخدمات، كما ان الشركات الأجنبية تقوم بتحويل أرباحها إلى الخارج، هذا بالإضافة عن دفع التمويل على الواردات من الخارج ودفع مقابل براءات الاختراع والمعونات الفنية.
- هناك ايضاً ضغوطات تقع على ميزان المدفوعات من خلال تسعير الصادرات والواردات التي تتبعها الشركات متعددة الجنسيات خاصة في حالة التكامل الرأسي مع عدد من فروعها.
- التضارب في المصالح بين الشركات الأجنبية والدول أمر وارد نتيجة رغبة الدولة في حماية ميزان المدفوعات ومن ناحية أخرى رغبة الشركة في تطبيق سياستها المالية.

- الشركات متعددة الجنسيات وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات هي القاطرة التي جر وراءها الاستثمارات الأجنبية، وقد اختلفت التعريفات للشركات متعددة الجنسيات نظرًا لاختلاف المصطلحات الأجنبية المحددة لها، فالبعض يعرفها على أنها الشركات الأجنبية، وتعريف آخر هو الشركات الدولية، وايضًا الشركات غير الوطنية وتعريف أخير وهو الشركات متعددة الجنسيات، وتعرفها الامم المتحدة على انها ليست الشركات التي يمتلك رؤوس اموالها أكثر من دولة ولكنها شركات تعمل في اكثر من دولة وتعمل وفق سياسات تحددتها الشركة الأم (الاسرج، 2005).

وتتصف هذه الشركات بالعديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الشركات الأجنبية وتتمثل تلك المميزات في، التفوق التكنولوجي والحجم الكبير الانتماء إلى دول اقتصاديات متقدمة صناعيًا زيادة درجة التنوع والتكامل والسيطرة واسواق احتكار القلة (عبدالوهاب، 2000).

وتجدر الإشارة هنا إلى حدوث نمو هائل في عدد الشركات متعددة الجنسيات في الوقت الحالي، حيث وصل عددها في الوقت الحالي إلى ما لا يقل عن 61 الف شركة أم لها حوالي 900 الف شركة اجنبية عاملة لها تمثل رصيدًا للاستثمار يبلغ حوالي 7 تريليون دولار مقارن ب 39 الف شركة أم بعدد شركات تابعة تصل إلى 279 الف شركة برصيد أموال يصل إلى 2.7 تريليون دولار عام 1995 (الدين ع، 2000).

- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

• الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية

تسعى العديد من الشركات إلى أبحاث عن محرك رئيسي هذا المحرك يتمثل في الثروات الطبيعية، فالصناعات الاستخراجية احتلت منذ البداية مركز الصدارة في العملية الاستثماري، ويشجع هذا النوع من الاستثمار على زيادة الصادرات من المواد الأولية من الفحم والبتروول وغيرها من المعادن التي ازخر بها بعض الدول وتشح في دول اخرى.

• الاستثمار الباحث عن السوق

ساد هذا النوع من الاستثمار في فترة الستينات والسبعينات، اثناء تطبيق سياسة اطلاق الواردات ويسود هذا النوع من الاستثمار في بعض البلدان المضيفة نظرًا لعدة أسباب منها 1- القيود المفروضة على السوق في البلد المضيف

2- ارتفاع تكلفة النقل في الدول المضيفة 3- يساهم هذا النوع من الاستثمار في زيادة معدلات النمو في البلد المضيف.

• الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الاداء

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من انشطتها في البلد المضيف لهدف زيادة الربحية، ويتميز هذا النوع من الاستثمار بآثاره التوسعية على البلدان المضيفة عن طريق استيراد الكثير من مدخلات الإنتاج، وقد يأخذ هذا النوع من الاستثمار عدة أشكال منها تحويل الشركات متعددة الجنسيات جزءًا من استثماراتها إلى البلد المضيفة لتقوم شركات وطنية وفقًا لتعاقد ثنائي، وبهذه الوسيلة تتمكن الشركة بالبلد المضيف من الدخول إلى السوق الأجنبية التي يم يكن متاح لها النفاذ إليها بمفردها نظرًا لافتقارها لمعايير المنافسة

والدخول في تلك الاسواق، وثمة شكل آخر لهذا النوع من الاستثمار وهو تصنيع بعض الاجزاء في الخارج نظرًا لارتفاع الأجور في البلد الأم او ارتفاع صرف عملته. (الاسرج، 2005).

• الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية

يتم هذا النوع في المراحل اللاحقة من نشاط الشركات متعددة الجنسيات، عندما تقوم الشركة بالبحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية، ويهتبر هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعي من زاويتي الاستهلاك والإنتاج كما أنه يهتبر بمصادر تصدير العمالة الماهرة من قبل الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمة من البلد المصدر إلى البلد المضيف (الاسرج، 2005).

- الاستثمار الأجنبي في خطط التنمية

وضعت وثيقة الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2002 - 2007 رؤية لمستقبل التنمية في مصر حتى عام 2022 وحددت لها مجموعة من الأهداف تضمنت النص على أن مصر قد تبنت استراتيجية تنمية تقوم على تشجيع القطاع الخاص وزيادة إسهامه في النشاط الاقتصاد على أن تقوم الدولة بالتوجيه والتنشيط عن طريق السياسات الاقتصادية والاجتماعية الملائمة بجانب دورها الرقابي. أما دور الدولة المباشر في النشاط الاقتصادي فيركز على ما لا يستطيع القطاع الخاص الاضطلاع به مع ضروريته وحيويته من أجل التنمية (الدين م، 2007).

ورغم أن هذه الرؤية تضمنت استهداف تحقيق معدل نمو سنوي يتراوح بين 6% و8% فإنها أشارت إلى ضعف الادخار المحلي وضرورة زيادته من 13% إلى 25% ولكنها لم تتعرض لوسائل تحقيق ذلك ولا للاستثمارات المطلوبة لتحقيق النمو المستهدف وتوزيعها بين الدولة والقطاع الخاص بشقية المحلي والأجنبي واكتفت بالإشارة في بند مستقل بين الأهداف إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤدي إلى الإسهام في رفع مستوى الاستثمار القومي وزيادة فرص العمل وأنها تجلب تكنولوجيا جديدة في الإنتاج وتعمل على حفز مستوى الصادرات عن طريق الإفادة من البنية الأساسية التصديرية المتاحة للشركات متعددة الجنسيات. وتمثل الهدف هنا في ضرورة تحسين مناخ الاستثمار وتقديم الحوافز وتنفيذ السياسات التي تشجع على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لقطاع الصناعات التحويلية بصفة خاصة، بدلا من تركزها في مجالات البحث عن البترول (الدين م، 2007).

وعند استعراض الاستراتيجية والأهداف العامة للخطة الخمسية ذاتها تعاملت وثيقة الخطة على استحياء شديد مع موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر. فرغم تطلعها إلى اجتذاب هذا النوع من الاستثمار، إلا أنها أشارت إلى حقيقة أن الدول الصناعية تستحوذ على ثلاثة أرباع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وان غالبية الربع الأخير يذهب إلى الصين ودول جنوب شرق اسيا، على حين أن نصيب المنطقة العربية قليل جدا خاصة بسبب " النزاع القائم في المنطقة" وهو النزاع الذي لا تتوقع وثيقة الخطة تسويته بصورة نهائية في المستقبل القريب. وبنيت على ذلك النص على أنها تتوقع أن يستمر انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي ترد إلى المنطقة على الأقل خلال سنوات الخطة. ولم تتضمن استراتيجية الخطة الخمسية ولا أهدافها أية إشارة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولا إلى حجمها المتوقع ولا القطاعات التي يمكن أن تتجه إليها ولا إلى الأساليب التي ستنبع من اجل اجتذاب هذه الاستثمارات ، مكتفية فيما يبدو بتوقع عدم قدوم المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى مصر في إطار الاتجاه العام لعدم توقع زيادتها في المنطقة ككل كما سلفت الإشارة، وبالحديث بصفة عامة عن الاستخدامات الاستثمارية للخطة التي تتضمن قيام قطاع الأعمال الخاص بنحو 60% من استثمارات الخطة دون ما تفرقة بين الخاص المحلي و الأجنبي (التخطيط، 2002).

الخطة الخمسية السادسة للتنمية الاقتصادية (2007/08- 2011- 12)

لأول مرة تضمنت الخطة تحديد هدف رقمي للاستثمار الأجنبي المستهدف اجتذابه إلى مصر، حيث أشارت في إطار استعراضها للأهداف العامة للخطة إلى هدف محدد بالنسبة للاستثمار الأجنبي يتمثل في زيادته من 7 مليار دولار في السنة الأولى للخطة إلى 14 مليارا في سنتها الأخيرة. وقد وضعت الخطة هدفا آخر لعل له علاقة بالهدف الأول وهو زيادة معدل الاندماج في الاقتصاد العالمي من 60 % إلى 67 %.

وقد استهدفت خطة العام الأول 2007/ 2008 الوصول برقم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 11,5 مليار دولار، إلا أن هذا الرقم لا يرد إبان الحديث عن الاستثمارات وإنما بمناسبة تقديم بيانات ميزان المدفوعات المتوقع لذلك العام. أما استعراض الاستثمارات وتوزيعاتها المختلفة فقد تضمن فقط أن المدخرات الأجنبية سوف تساهم بنحو 10 % من جملة الاستثمارات. وبالتالي فإن الخطة لا تقدم تفصيلا لتوزيع الاستثمار الأجنبي المتوقع على أية مستوى بما في ذلك القطاعات المتوقع أن يتجه إليها أو المستهدف جذبها للاستثمار فيها وكذا بالنسبة للوسائل التي ستأخذ لجذب هذه الاستثمارات، باستثناء ما ورد حين مناقشة سياسات تحسين وتهيئة مناخ الاستثمار والتي تضمنت: القيام بمزيد من الحملات الترويجية في الخارج للتعريف بفرص الاستثمار، وتبسيط إجراءات فتح فروع للشركات الأجنبية، فضلا عن استكمال برنامج الخصخصة وبيع مساهمات المال العام في الشركات والبنوك المشتركة (التخطيط، الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2006- 2007)، (2006).

- الاستثمار الأجنبي في نظر هيئة الاستثمار

شهدت هيئة الاستثمار تطورات كبيرة في مهامها منذ إنشائها وبعد أن كانت تقتصر وظيفتها في البداية على الموافقة على المشروعات الخاضعة لقانون الاستثمار أدمجت فيها مصلحة الشركات التي كانت تمنح الموافقات للشركات المنشأة وفقا للقوانين الأخرى. وحتى 2004 كانت هيئة الاستثمار تمارس 6 صلاحيات (زياد بهاء الدين) هي:

- الرقابة على تطبيق قوانين الاستثمار المتعاقبة

- الرقابة على تسجيل الشركات

- الرقابة على المناطق الصناعية

- الرقابة على المناطق الحرة

- الرقابة على نشاط التأجير التمويلي

- الترويج للاستثمار

ومع تطور النظرة إلى الهيئة ووظائفها في ضوء الخبرات العملية وخبرات الدول الأخرى والرغبة في اجتذاب مزيد من رؤوس الأموال الأجنبية، أعلن أن الهيئة ستقوم بالتركيز على الترويج والتيسير خاصة وان تعدد جهات الرقابة على ذات الأمور ليس ضروريا كما انه يؤدي إلى التدخل في الشؤون التجارية للمستثمرين مما يزيد من شعورهم بعدم اليقين في المعاملات ويسبب إلى المناخ الاستثماري في مصر. وانطلاقا من ذلك تحددت 8 محاور تمثل التصور الجديد لدور هيئة الاستثمار (زياد بهاء الدين) :

- تنفيذ برنامج طموح لتبسيط الإجراءات.

- ربط برنامج التبسيط بجهد منظم ومستمر للتوعية بما يتم، لان معرفة المستثمر بالإجراءات معرفة يقينية من أهم ما يبعث الأمان لديه
- إعادة النظر في كيفية إدارة وتشجيع المناطق الصناعية لتحويلها إلى مناطق للصناعات المتكاملة يغذي بعضها بعضا
- العمل على تبني الجهات الحكومية المختلفة لسياسات مشجعة للاستثمار
- تطوير وتحديث نظام التأجير التمويلي
- زيادة استغلال المناطق الحرة العامة والخاصة وتحفيزها على التنافس فيما بينها
- تطبيق سياسة ترويج الاستثمار وفقا للأساليب والمعايير العالمية
- إعادة هيكلة الهيئة بما يمكنها من تحقيق هذه الأهداف
- مجالات الاستثمار الأجنبي المستهدفة

وكما تغيب الأرقام المستهدفة للاستثمار الأجنبي تغيب تسمية المجالات التي تستهدف الحكومة أن تطرحها لهذا النوع من الاستثمار وتبدو معظم المشروعات التي يعلن عنها كجزر منعزلة لا يمكن أن تساهم في تحقيق تنمية حقيقية أو نمو متواصل. وقد حدد رئيس الوزراء أمام المنتدى الاقتصادي العالمي في شرم الشيخ 5 قطاعات واعدة لجذب الاستثمارات الأجنبية¹ هي بالترتيب السياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنقل وبرنامج الخصخصة والصناعة. كما تعرض وزارة الاستثمار على شبكة المعلومات الدولية قوائم بالمشروعات المطلوب إقامتها في كل المجالات وفي جميع المحافظات، ويبدو أنها أعدت دراسات جدوى مبدئية لهذه المشروعات تمهيدا ل طرحها على المستثمرين، ولكن من غير الواضح الأسس التي تم على أساسها اختيار هذه المشروعات خاصة أنها تتضمن إقامة مصانع لبعض المنتجات التي تشير بيانات الموازين السلعية الى تشبع السوق المحلي منها والتي تعتبر من أكثر الصناعات الملوثة للبيئة، مثل السيراميك. وتتضمن القائمة إقامة 70 مشروعا (الأهرام، 2006) مثل:

- * مشروعات الصرف الصحي وتحلية مياه الشرب
- * مشروعات للتخلص من النفايات الطبية والصلبة
- * مشروعات لمعالجة الغازات الناتجة من الصناعة
- * إنشاء محطات نموذجية لفحص عادم السيارات
- * مشروعات لاستخدام قش الأرز
- * مشروعات لإنتاج الزيوت واللبن المجفف وصلصلة الطماطم والكاتشب
- * مشروعات لإنشاء ملاعب رياضية
- * مشروعات لإنتاج السيراميك والرخام والأخشاب
- * مشروعات لإنتاج الحديد الاسفنجي ومربعات الصلب
- * مشروعات لإنتاج الورق والزجاج
- * مشروعات لإنتاج محركات كهربائية وأجهزة التكييف

*مشروعات في مجال البتروكيماويات

المطلب الثاني: المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

- مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- تعريف مجلس النواب

في عام 2004 أصدر مجلس الشعب قانون انشاء المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، وجعل للصندوق الاجتماعي للتنمية الرقابة والاشراف على تنفيذ أعمال تلك المشروعات، وضع الباب للقانون تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق عاملين رئيسيين عما حجم رأس المال وعدد العاملين ولم يتطرق إلى حجم المبيعات:

- مادة (1) يقصد بالمنشأة الصغيرة كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو تجارياً خدمياً، ولا يقل رأس المال المدفوع عن 50 ألف جنيه ولا يزيد عن مليون جنيه، ولا يزيد عدد العاملين فيها عن 50 عاملاً.
 - مادة (2) يُقصد بالمنشأة متناهية الصغر كل منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً أو تجارياً أو إنتاجياً أو خدمياً ولا يقل رأس مالها المدفوع عن 50 ألف جنيه.
 - تعريف البنك المركزي
- بدأ اهتمام البنك المركزي بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة منذ عام 2008، حيث أصدر البنك قرارات بتسهيل عمليات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة، واستمر البنك في سياسته تلك حتى عام 2016 حيث أطلق البنك في جلسته المنعقدة بتاريخ 6 يناير 2016 مبادرة بتخفيض الحد الأدنى للمحفظة الائتمانية للبنوك لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحد أدنى قدره 20%.
- ويعتمد تنفيذ المبادرة على التعريفات التي وضعها البنك للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة في جلسته التي عقدت في 3 ديسمبر 2015 وجاء تعريف البنك أيضاً بعيداً عن التطرق إلى حجم الربح والاعتماد فقط على حجم العمال ورأس المال.
- تعريف وزارة التجارة والصناعة

يقصد بالمشروعات المتوسطة مشاريع الأعمال التي لا يقل حجم رأس مالها عن 50 مليون جنيه ولا يزيد عن 200 مليون جنيه، وبالنسبة للمشاريع الجديدة التي ليس لها رأس مال لا يقل حجم أعمالها السنوي عن 5 مليون جنيه ولا يزيد عن 15 مليون جنيه.

المشروعات الصناعية الصغيرة يقصد بها المشروعات التي لا يقل حجم أعمالها السنوي عن مليون جنيه ولا يزيد عن 50 مليون جنيه، وبالنسبة للأعمال الجديدة التي ليس لها رأس مال لا يقل حجم أعمالها عن 50 ألف جنيه ولا يزيد عن 5 مليون جنيه.

أما المشروعات متناهية الصغر فيقصد كل شركة أو مؤسسة تباشر نشاطاً اقتصادياً أو تجارياً أو خدمياً لا يزيد حجم أعمالها عن مليون جنيه، وبالنسبة لمشاريع الأعمال التي ليس لها رأس مال لا يقل حجم أعمالها عن 50 ألف جنيه.

- فجوة المعلومات عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة

نستطيع القول بأن المعلومات المتاحة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة غير متكاملة، حيث ان آخر تعداد لحصر المشروعات الصغيرة والمتوسطة جرى في عام 2013، كما انه ليس هناك تعداد وافي لحجم هذه الأعمال أو حجم العمالة، أو مقدار ما تسهم به في الناتج الوطني، وهو ما يتسبب في إشكالية كبيرة بالنسبة للدارسين والباحثين في هذا القطاع الحيوي والهام في نمو الناتج القومي، وفيما يلي المعلومات المتاحة وفق تعداد 2013:-

- عدد المنشآت (دهود، 2017)

- يبلغ عدد المنشآت الاقتصادية في مصر 2.41 مليون منشأة
- يمثل القطاع العام والأعمال منهم 824 منشأة بنسبة تبلغ 0.03% من مجموع المنشآت ولكن بنسبة إنتاج تبلغ 2.15 %
- يمثل القطاع الخاص النسبة الباقية والتي تبلغ 99.97% وبحجم إنتاج يصل إلى 84.8 %
- تمثل شركات الفردية والتضامن والتوصية البسيطة حوالي 99% من إجمالي المنشآت ما يوازي 2.38 مليون منشأة من إجمالي المنشآت.

- توزيع المنشأة حسب النشاط الاقتصادي (دهود، 2017)

- يستحوذ نشاط تجارة الجملة والتجزئة على النسبة الأكبر والتي تصل إلى 57 % تقريباً، يزيد عدد المنشآت الفردية عن 87 % من المنشآت العامة في هذا القطاع.
- يأتي قطاع الصناعات التحويلية وهو أكثر القطاعات تنوعاً في المرتبة الثانية بنسبة تصل إلى 16 % من مجموع المنشآت أو حوالي 385 ألف منشأة، وتبلغ نسبة المنشآت الفردية حوالي 84% من إجمالي المنشآت في هذا القطاع.
- تأتي في المرتبة الثالثة المنشآت ذات الصلة بالغذاء والإقامة بنسبة تصل إلى 6% وبعده منشآت يبلغ 144 ألف منشأة منها 83% منشأة فردية.
- تحتل باقي الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية النسبة الباقية من إجمالي عدد المنشآت.

- توزيع المنشآت حسب رأس المال المدفوع (دهود، 2017)

- بلغت مسبة المنشآت التي يقل رأس مالها عن 100 ألف جنيه حوالي 96% من المنشآت بواقع حوالي 2.32% من عدد المنشآت.
- اما المنشآت التي يزيد رأس مالها عن 100 ألف جنيه ويقبل عن مليون جنيه فبلغت نسبتها 3% من إجمالي المنشآت
- توضح تلك البيانات أن هناك علاقة بين الكيان القانوني للمؤسسة وحجم رأس علمًا بأن المنشآت الفردية تحتل نسبة 99% من عدد المنشآت.

- عدد المشتغلين في المنشآت (دهود، 2017)

- وصل عدد المشتغلين بمنشآت القطاع الخاص حوالي 8.3 مليون مشتغل حتى عام 2012 يبلغ نسبة الذكور حوالي 84% والانات حوالي 16%
- يبلغ عدد أصحاب المنشآت والذين يعملون بها 2.66 مليون صاحب عمل
- بلغ عدد العاملين بأجر في القطاع الخاص حوالي 5 مليون مشتغل بإجمالي حجم نقدية يصل إلى 1.05% تريليون جنيه مصري
- البيانات لا توضح تفصيل المشتغلين بالمنشآت من حيث الكيان القانوني سواء منشأة فردية أو توصية أو مساهمة.
- حجم إيراد وإنتاج المنشآت الخاصة

- بلغ حجم إيرادات المنشآت الخاصة من كافة أنواع الإيرادات سواء إيرادات تشغيل أو إيجارات أو إنتاج أو غير ذلك حوالي 149 تريليون جنيه مصري عام 2012.
- بلغ حجم الانتاج لكافة منشآت القطاع الخاص حوالي تريليون جنيه مصري.
- البيانات لا توضح نصيب المنشآت الصغيرة سواء فردية أو توصية بسيطة أو تضامن من إجمالي الإنتاج التام وكذلك مجمل الإيرادات.
- تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تتنوع الجهات الداعمة والمقدمة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما يختلف مقدار ما تسهم به تلك الجهات في التمويل، سوف نعرض في شيء من الإيجاز مصادر التمويل حسب ما يتحه نطاق بحثنا: -

- الصندوق الاجتماعي للتنمية

قام الصندوق منذ انشاءه حتى نهاية سبتمبر 2016 بضخ تمويل قُدر بحوالي 34.6 مليار جنيه في عدد من المشروعات والقطاعات نجملها في:

- قروض لتمويل مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر لحوالي 28.6 مليار جنيه، مولت حوالي 2.5 مليون مشروع ووفرت أكثر من 4 مليون فرصة عمل.
- منح لتمويل البنية الأساسية والتنمية المجتمعية والتدريب بلغ حجم تمويلها 6 مليار جنيه وفر 678 ألف فرصة عمل.

كما يقوم الصندوق بعمليات التمويل وفق عدة آليات منها الإقراض المباشر من خلال فروع الصندوق المنتشرة في المحافظات، من خلال جمعيات أهلية بسيطة تعمل في مجال التمويل والتنمية المجتمعية أو من خلال البنوك.

- التمويل من خلال القطاع المصرفي

تقوم العديد من البنوك بعمليات التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة طبقاً لتوجيهات البنك المركزي ووفقاً للمبادرة التي أطلقها في ديسمبر 2016، ومن أهم البنوك التي أخذت بمبادرة البنك المركزي وتطبيق عمليات التمويل هي: -

- البنك الأهلي المصري
- بنك مصر
- بنك الإسكندرية
- بنك عودة
- بنك الشركة المصرفية العربية الدولية
- المصرف المتحد
- بنك الاتحاد الوطني
- البنك الوطني للتنمية
- بنك القاهرة

- بنك فيصل الإسلامي المصري
- بنك الاستثمار العربي
- البنك المصري لتنمية الصادرات
- بنك قناة السويس
- التمويل من خلال شركات التمويل الخاصة

تقوم عدد من الشركات الخاصة بتقديم التمويل والتي تخضع لقواعد وأحكام الهيئة العامة للرقابة المالية، وجاءت نتائج عمليات التمويل بنهاية يونيو 2017 كآلاتي: -

- يبلغ حجم المحفظة التمويلية حوالي 1.65 مليار جنيهه
- تمثل الشركات نسبة 30 % من إجمالي التمويل متناهي الصغر
- وصل عدد المستفيدين 410 ألف مشروع وتمثل 20% من إجمالي عدد المستفيدين
- عدد الشركات العاملة بمجال التمويل متناهي الصغر 3 شركات فقط في انحاء الجمهورية ولها 239 فرع تغطي إرجاء الجمهورية.

- المشكلات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة

ليست مشكلة التمويل هي المشكلة الوحيدة التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولكن هناك مشكلات اخرى تتعلق بالسوق والتسويق والمهارات الفنية والإدارية ونقص الخبرات بالنسبة للقائمين على تلك المشروعات، وسوف نتعرض إلى تلك المشكلات بقدر من التفصيل.

أولاً: مشكلات مع الجهات الحكومية

1- مشكلة التأسيس والسجل التجاري

- عدم وجود فروع كافية للهيئات الحكومية المنوط بها إنجاز التراخيص والأوراق الخاصة بتلك المشروعات بمحافظة الجمهورية والمناطق الصناعية، وهي مشكلة المركزية التي يعاني منها قطاع كبير من الأعمال.
- بطء وطول مدة الاستعلام عن المستثمر والشريك الأجنبي
- ارتفاع استخراج رسوم السجل التجاري لأول مرة
- 2- مشكلة السجل الصناعي ورخصة التشغيل

يعاني اصحاب المشروعات من وجود بعض التعقيدات في استخراج السجل الصناعي نظرًا لوجود مشكلات عديدة تواجههم: -

- رسوم مبالغ فيها حيث تُقدر الرسوم حسب مساحة الأرض
- اجراءات روتينية معقدة وبطء الاجراءات
- الربط بين رخصة التشغيل ومعياري الجديدة

- لا بد من الحصول على رخصة التشغيل قبل الحصول على السجل الصناعي
 - تعقيدات في تجديد السجل او السمة التجارية
 - غياب مكاتب مفوضة وموظفين مؤهلين لتلبية احتياجات الموظفين بالمحافظات
 - ضعف تأهيل مسؤولي البيئة والحماية المدنية في استخراج رخص التشغيل
- 3- التعامل الضريبي

يعاني اصحاب المشاريع من صعوبة التعامل مع مصلحة الضرائب للأسباب التالية: -

- عدم احتساب الهالك من الخامات وكذلك المرتجعات
- عدم احتساب الديون المتعثرة من العملاء
- التقدير الجزافي والمبلغ فيه في تحديد الأرباح
- عدم الأخذ بما نص عليه القانون من وجود تقدير ضريبي خاص بالمشروعات الصغيرة
- عدم المساواة بين المشروعات الممولة ذاتياً والمشروعات الممولة عن طريق الصندوق الاجتماعي للتنمية
- سرعة توقيع الغرامات والضرائب وعدم مراعاة الظروف الخاصة المحيطة بتلك المشروعات
- عدم جدولة المبالغ المطلوبة

ثانياً: مشكلات التمويل

بالرغم من تعدد الجهات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي أسلفنا الحديث عنها، لا تزال هناك الكثير من العوائق أمام تلم المشروعات حتى تستطيع البدء، وتتلخص في الأسباب التالية: -

- قلة الخبرة من القائمين على المشروعات في التعامل مع الجهات المصرفية
- ارتفاع درجة مخاطر التمويل بسبب عدم توافر الضمانات الكافية من قبل اصحاب المشروعات
- ارتفاع تكلفة الإقراض من العوائد والعمولات
- عدم ملائمة الأجل التي تطلبها المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع السياسات البنكية
- الافتقار إلى دراسات الجدوى السليمة والموضوعية

ثالثاً: مشكلة التسويق

يفتقر اصحاب المشروعات إلى المهارات الترويجية الناجحة، مما يتسبب في عملية عطل حقيقية لتلك المشروعات أو القيام بعملية الانتاج على مستويات كفاءة اقل من المطلوب، وتتلخص مشكلات التسويق فيما يأتي: -

- عدم وجود خطة تسويق واضحة لدى اصحاب المشاريع
 - عدم الاهتمام بالعنصر البشري في التسويق وهدم وجود فريق يقوم بعملية التسويق
 - صعوبة إدارة العمليات التسويقية والترويجية
- التنظيمات والاتحادات التي تجمع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتناصرها

- اتحاد جمعيات المشروعات الصغيرة
- اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية
- الاتحاد المصري لجمعيات المستثمرين
- اتحاد الصناعات المصرية
- الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية
- الاتحاد النوعي لجمعيات التنمية وتنمية دخل الأسرة
- اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية وتنمية الدخل
- اتحاد هيئات تنمية المجتمعات المحلية
- الاتحاد النوعي لجمعيات الشباب
- الاتحاد النوعي للجمعيات في مجال التنمية
- جمعية رجال الأعمال بالقليوب
- جمعية رجال أعمال مستثمري مدينة بدر
- جمعية رجال أعمال الإسكندرية
- مجلس الأعمال المصري الأمريكي
- مجلس الأعمال العربي الروسي
- الجمعية المصرية البريطانية لرجال الأعمال
- جمعية مستثمري أسبوط
- جمعية مستثمري سوهاج
- جمعية مستثمري النوبارية
- جمعية مستثمري مدينة السادات
- جمعية مستثمري مدينة العبور

خاتمة:

وهنا نصل إلى ختام بحثنا، أوردنا فيه عرضًا للقضية وفق ما أتاحت لنا من مصادر، وضعنا فيه ما يجب علينا من توصيات نرجو أن تكون في محلها وأن تساهم ولو بشكل بسيط في إثراء الموضوع، نسأل الله أن نكون عرضنا الأمر كما يجب أن يكون وأن نكون قد وفقنا واسعفتنا مصادرنا المتاحة في الوصول إلى معلومات دقيقة عن القضية موضع البحث، سائلين الله النفع من وراء هذا العمل المتواضع وها قد أوردنا في نهاية بحثنا بعض التوصيات نسأل الله بها النفع.

توصيات:

قبل أن ننهي بحثنا كان لابد من الخروج ببعض التوصيات، وهي بمثابة حلول نقترحها لحل المشكلات والعقبات التي تواجه كلا المطلبين اللذين تناولناهما بالبحث، نرجو أن تأخذ تلك التوصيات بعين الاعتبار إذا أردنا أن يكون هناك حلًا جذريًا لتلك المشكلات وحتى يتحقق النمو المنشود الذي نرغب به حكومة وشعبًا، وتلك التوصيات هي كآلاتي: -

- فتح مجالات جديدة للاستثمار وعدم الاعتماد على المجالات القديمة والتي أصبحت بمنأى عن متطلبات السوق العالمي
- تذليل العقبات أمام المستثمر الأجنبي وتنقية المناخ الاستثماري
- تخفيف الأعباء الجمركية أمام المستثمر حتى يتمكن من تسيير أعماله بمرونة وفي مناخ يشجع على ذلك
- ضرورة التخلص من الروتين والاجراءات المعقدة التي تثقل المستثمر وتجعل البلد المضيف مناخ غير مرغوب به
- من الضروري توجيه الاستثمار إلى مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فهو مجال نشط ويلقى رواجًا كبيرًا على مستوى العالم

- الاستفادة من التجربة الإماراتية وفتح السوق أمام الاستثمار في مجال الذكاء الاصطناعي، حيث يتجه العالم نحو الرقمية وعصر جديد في حفل تكنولوجيا المعلومات
- ضرورة تهيئة المناخ الاستثماري وتلبية احتياجاته من بيئة استثمارية آمنة ودعم لوجيستي وخلافه
- إعادة النظر في التشريعات القديمة التي جعلت العملية الاستثمارية تمر عبر تشريعات وقوانين معقدة جعلت المستثمر يبحث عن بيئة أكثر مرونة ورحابة لاستقبال الاستثمارات
- اما بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فأنا نوصي ب: -
- الحاجة إلى الدراسة الواعية للمجال فهو ركيزة أساسية تحتاج إليها الدول في مثل ظروفنا
- اضخ مزيد من التمويل والدعم من خلال قرارات جادة وليس فقط الاعتماد على المبادرات التي لا يجري لها تطبيق في الواقع العملي
- ضرورة تيسير الاجراءات الحكومية في سبيل الحصول على التمويل
- ضرورة وضع تعريف محدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تتحد من خلاله المؤسسات العامة والخاصة في توجيه الدعم
- ضرورة تدريب موظفي الحكومة حتى تتوفر هناك مرونة في التعامل مع اصحاب المشاريع
- التنسيق بين الوزارات المعنية حتى تكون الاجراءات أكثر سهولة
- ضرورة الوعي بأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الاقتصاد الوطني
- عدم التفرقة في الاجراءات بين الجهات المدعومة ذاتياً والجهات المدعومة عن طريق الصندوق الاجتماعي للتنمية
- تدريب اصحاب المشروعات ودعمهم الإداري الفني أمر ضروري حتى توتي تلك المشروعات ثمارها
- سن لوائح خاصة تجري على تلك المشروعات ويجب أن تتميز تلك اللوائح بالمرونة في التعامل مع اصحاب المشاريع

قائمة المراجع

1. دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية، سرحان سليمان، 2016.
2. استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، حسين عبد المطلب الاسرج، 2005.
3. الاستثمار الاجنبي في مصر واثره على النمو الاقتصادي في الفترة من 1974 حتى 1990، علي عبد الوهاب، 2000.
4. العولمة والتغيرات الجوهرية في بنية الاقتصادي العالمي، عمرو محيي الدين، 2000.
5. الاستثمارات الأجنبية والشفافية في مصر في ظل الأزمة العالمية، محمد نور الدين، 2007.
6. الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وخطة عامها الأول، وزارة التخطيط، 2002.
7. الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2006- 2007)، وزارة التخطيط، 2006.
8. حديث صحفي، الأهرام، زياد بهاء الدين، 2004.

9. مقال صحفي، الأهرام ، أبريل 2006.
10. دليل النواب لتحسين مناخ المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، أيمن هدهود، 2017.